

منوعات

MEDIA

176
شهيداً

غزة - العربي الجديد

استشهد المصور في قناة الأقصى الفلسطينية محمد الطناني، وأصيب زميله المراسل في القناة نفسها تامر ليد، بقصف إسرائيلي على منطقة دوار أبو شرح في جباليا شمالي قطاع غزة، الأربعاء. وقالت «الأقصى» إن الطائرات الحربية الإسرائيلية استهدفت بالصواريخ

فريق التغطية التابع لها شمالي غزة، لافتة إلى أن «قوات الاحتلال لم تكثف بذلك، بل منعت سيارات الإسعاف من الوصول إليهم». ولم توضح القناة درجة خطورة إصابة مراسلها ليد. وأدان مكتب الإعلام الحكومي، في بيان، قتل محمد الطناني، واستهداف واغتيال الصحفيين الفلسطينيين من قبل الاحتلال، لافتاً إلى ارتفاع عدد الشهداء من الصحفيين

إلى 176 منذ بدء حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023. وطالب المكتب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالعمل الصحفي بـ«ردع الاحتلال وملاحقته في المحاكم الدولية على جرائمه المتواصلة والضغط عليه لوقف جريمة الإبادة الجماعية، ووقف جريمة قتل واغتيال الصحفيين الفلسطينيين». ومنذ بدء عدوانه

على غزة، خلّف الاحتلال أكثر من 139 ألف شهيد وجريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وآلاف المفقودين، وسط دمار هائل ومجاعة أودت بحياة عشرات الأطفال. وفي استهانة بالمجتمع الدولي، تواصل إسرائيل مجازرها في غزة متجاهلة قرار مجلس الأمن الدولي بوقفها فوراً، وأوامر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير لمنع أعمال الإبادة الجماعية.

لم يوفر الاحتلال الإسرائيلي أداة في حرب الإبادة التي يرتكبها بحق الفلسطينيين في غزة منذ عام، فمدّ عدوانه إلى العالم الرقمي، ليخفق كل صوت يُرفع ضد جرائمه المتواصلة

عام من الإبادة الرقمية: الاحتلال يتوحش على الشبكة

غزة - العربي الجديد

تزامن العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، مع اعتداءات رقمية طاولت الفلسطينيين والمتضامنين معهم حول العالم، وتضمنت حجب المحتوى الفلسطيني وفرض رقابة على منشورات منصات التواصل الاجتماعي، وكذلك استهداف الصحفيين الفلسطينيين عبر شبكة الإنترنت. وفي هذا السياق، واكب مركز صدى سوشال للحقوق الرقمية الفلسطينية «عام من الإبادة الرقمية للفلسطينيين»، ووثق حتى أكتوبر الحالي أكثر من 23 ألف انتهاك رقمي، أقدمت شركة ميتا المالكة لمخصات فيسبوك وإنستغرام وواتساب على ارتكاب 56 في المائة منها، تلتها «تيك توك» (25 في المائة)، ثم «إكس» (15 في المائة)، و«ساوند كلاود» (3,7 في المائة). وخلال عام، تعرض أكثر من 700 رقم «واتساب» فلسطيني للحظر، مما أدى إلى عزل السكان وزيادة صعوبة تواصلهم مع العالم الخارجي. وشكلت هذه الحالات نسبة 76 في المائة من أهالي غزة، مما أسهم في تعميق الأزمة الرقمية وفرض عزلة رقمية شبه كاملة على القطاع، وفقاً لـ«صدى سوشال». وفي ما يخص الصحفيين، فإن 29 في المائة من إجمالي الانتهاكات الرقمية كانت موجّهة ضدهم وضد المؤسسات الإعلامية. وقد تلقى «صدى سوشال» أكثر من 1200 شكوى من صحفيين حول محاولات اختراق لحساباتهم الرقمية، بينما ظهر 16 حساباً مزيفاً بأسماء صحفيين بهدف تشويه سمعتهم ونشر معلومات مغلوطة عنهم، مما شكل تهديداً مزدوجاً على سلامتهم الرقمية والجسدية. ورصد «صدى سوشال»، خلال عام الإبادة، نحو 67 مرة استخدمت فيها إسرائيل وقواتها العسكرية لعبة مربعات الموت كأداة للتواصل من مسؤوليتها عن قتل المدنيين الفلسطينيين، حيث نشرت خرائط تقسم قطاع غزة لمربعات مرمزة بارقام معينة تامر سكان مربعات محددة من بينها بالإخلاء تحت تهديد القصف والموت. وأعدت تكرار التجربة مع جنوب لبنان». كما وثق «صدى سوشال» أكثر من 80 ألف منشور تحريضي إسرائيلي عبر منصات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك دعوات للإبادة الجماعية وتبرير العنف والقتل الجماعي بحق الفلسطينيين. ورصد 340 شكوى تتعلق بحطاب تحريضي عبر رسائل واتساب ورسائل قصيرة (sms)، بالإضافة إلى نشر 250 معلومة كاذبة ومضللة خلال هذه الفترة، تراوحت بين معلومات خاطئة كلياً أو تلاعب بالسياسات لتحريض الاستهداف العنيف للمدنيين الفلسطينيين. وكرر «صدى سوشال» دعوته إلى المؤسسات الدولية لاتخاذ موقف صارم ضد هذه السياسات التمييزية، ومساءلة الشركات التقنية التي تساهم في تعزيز الرواية الإسرائيلية عبر التضيق على المحتوى الفلسطيني، ووقف حملات التحريض التي تهدد حياة المدنيين والصحافيين على حد سواء».

قطع شبكات الاتصال والإنترنت

أكثر من 10 مرات قطعت فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي شبكات الاتصال وخطوط الإنترنت بشكل كامل في غزة منذ 7 أكتوبر 2023، هذا عدا عن المرات التي قطعت فيها هذه الشبكات جزئياً. وامتد هذا القطع إلى محافظة جنين، وذلك في أغسطس/ آب الماضي، مع تواصل الاجتياح الواسع لشمال الضفة الغربية ضمن عملية أطلقها جيش الاحتلال الإسرائيلي، «مما دفعها إلى ظلام رقمي نتيجة استهداف الخطوط الرئيسية والاحتياطية للاتصالات». ونه «صدى سوشال» إلى أن هذا الاستهداف المتكرر لشبكات الاتصال والإنترنت حرم

أهالي غزة من الوصول إلى المعلومات الأساسية، وحرمتهم من القدرة على الاتصال بفريق الإسعاف والطوارئ لإنقاذ المصابين وانتشال المفقودين من تحت الأنقاض التي خلقها القصف الوحشي لقوات الاحتلال. كما أثر هذا الحصار الرقمي على التعاملات المالية في القطاع، إذ لم يعد باستطاعة أهالي غزة سحب أموالهم من الصرافات الآلية، وبالتالي عدم قدرتهم على شراء الحاجات الأساسية. كما

رصد أكثر من 23 ألف انتهاك رقمي للمحتوى الفلسطيني

تأثرت الفئات الأكثر هشاشة، وتحديدًا المعوقين الذين أصبحوا عرضة لمزيد من الأخطار نتيجة عدم وصولهم إلى الخدمات الحيوية. كما أن انقطاع الاتصالات أدى إلى انتشار أكبر للمعلومات المضللة، وأثار الرعب بين الفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من التواصل مع ذويهم في غزة. هذا وقد عارضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في منتدى الأمم المتحدة اقتراحاً لإعادة بناء البنية التحتية للاتصالات في غزة، ثم مرر

القرار بعد حذف بنود تحملها المسؤولية عن دمار هذه البنية.

الذكاء الاصطناعي أداة للإبادة

بينت تقارير حقوقية وصحافية عدة منذ السابع من أكتوبر 2023 أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتمدت على أنظمة الذكاء الاصطناعي «هيسورا» و«لافندر» و«اين آبي» في استهداف أهالي غزة. ورصد «صدى سوشال»، خلال عام، 67 مرة استخدمت فيها قوات الاحتلال «مربعات الموت كأداة للتواصل من مسؤوليتها عن قتل المدنيين الفلسطينيين، حيث نشرت خرائط تقسم قطاع غزة لمربعات مرمزة بارقام معينة تامر سكان مربعات محددة من بينها بالإخلاء تحت تهديد القصف والموت. وأعدت تكرار التجربة مع جنوب لبنان».

حجب وتقييد الخدمات الرقمية

في إطار حربه الرقمية، عطل الاحتلال الإسرائيلي خدمة تحديد المواقع «جي بي إس» في مناطق عدة، وقيد الاتصالات إلى قطاع غزة عبر منصات عدة بينها «سكايب». كما أوقف خدمات الرسائل النصية الجماعية (bulk sms)، مما جعل التواصل مع القطاع المحاصر أكثر تعقيداً.

التجسس الرقمي

نصب الاحتلال الإسرائيلي في الطرق بين محافظات الضفة الغربية وفي «ممرات النزوح» في قطاع غزة، كاميرات بيومترية لمراقبة تحركات الفلسطينيين وجمع معلوماتهم الشخصية، ولجأ إلى استخدام رموز «كبو آر» لاختراق الأجهزة وجمع البيانات وترهيب السكان، وذلك في غزة ولبنان وطولكرم وجنين والخليل. ووجه إلى هواتف اللبنانيين والفلسطينيين رسائل تهديدية، أو أخرى تنتحل صفة مؤسسات إغاثة. خلال الفترة نفسها، وثقت تقارير حقوقية إقدام الاحتلال الإسرائيلي على تسريب معلومات وبيانات شخصية لفلسطينيين في قطاع غزة وابتزازهم في حال رفضهم التعاون. وأشار «صدى سوشال» إلى أن الاحتلال هدد فلسطينيين بنشر معلومات خاصة تتعلق بتفاصيل حياتهم وهوياتهم الجندرية، بهدف التشهير بهم وتحريض بعضهم ضد بعض. كما زعمت هذه التقارير أن الأفراد المستهدفين «تجسسوا على غزيين آخرين لصالح حركة حماس»، مما تسبب في إلحاق الضرر بسمعتهم وزيادة التوترات الاجتماعية. وتزامناً مع هذه العمليات، أسقط جيش الاحتلال منشورات من الجو في عدة مناطق في قطاع غزة، تضمنت صور وأرقام هويات 130 رجلاً، وفيها رسالة تهديد مباشرة: «اتصل بنا إن لم ترغب بظهور صورتك هنا... لقد تم جمع مئات الآلاف من التقارير عنكم يا سكان غزة».

تواطؤ منصات التواصل

أكثر من 23 ألف انتهاك للمحتوى الفلسطيني على منصات التواصل الاجتماعي وثقتها «صدى سوشال»، أقدمت على معظمها شركة ميتا (مالكة فيسبوك وإنستغرام وواتساب). وبحسب نتائج استطلاع أجراه «صدى سوشال» شمل 500 مستخدم، قال 68 في المائة إنهم توقفوا عن الكتابة على «فيسبوك» بسبب هذه الانتهاكات والإجراءات التقيدية المفروضة عليهم. واتجه 54 في المائة من المستطلعة آراؤهم إلى «إكس» (تويتر سابقاً)، فيما رأى 45 في المائة أن منصة تيك توك مساحة متاحة للتعبير، وقال 97 في المائة إنهم يمتلكون أو أنشأوا بعد الحرب حسابات على منصة تلغرام لمتابعة المنصات الإخبارية.



بعد قصف إسرائيلي استهدف مدرسة صلاح الدين في مدينة غزة، 8 أكتوبر 2024 (محمود عيسى/ Getty)

تجريم النظرة والأفكار

يتضمن مخالفة منع الاستهلاك المنهجي والمتواصل لمنشورات معينة لتتظلمي حماس وداعش تتضمن المديح، التأييد أو التشجيع على ارتكاب أعمال إرهابية أو توثيق عمل إرهابي يرافق استهلاك ومشاهدة المنشورات. وتابع البيان: «مع ذلك، فإن استهلاك المنشورات ورؤيتها بشكل عفوي، وبسذاجة أو لهدف شرعي لن ينظر إليه استهلاكاً محظوراً للمنشورات».

من جهته، دان مركز عدالة الحقوق القانوني، وقال في بيان: «يعد هذا القانون أحد الإجراءات التشريعية الأكثر تدخلاً ووحشية التي أقرها الكنيست الإسرائيلي على الإطلاق، لأنه يجعل الأفكار عرضة لعقوبة جنائية (...) ينتهك هذا التشريع المجال المقدس للأفكار والمعتقدات الشخصية للفرد ويضخم بشكل كبير مراقبة الدولة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي».

من أجل التضيق على الفلسطينيين، ومنعهم من إظهار الحقيقة، لم تُبق إسرائيل في ترسانتها أي وسيلة، سواء كانت قانونية أم غير قانونية، مستخدمة في ذلك كل أنوعها ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية، وجهات تطبيق القانون، والجامعات والمعاهد الأكاديمية، والشركات وأرباب العمل والمشغلين، وصولاً إلى الشركات التي تشغل شبكات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى وحدة السايبر، التابعة للنيابة العامة، التي كانت تتجسس على مدار سنوات على الفلسطينيين، وما ينشرونه، وتلاحقهم وتعقلهم على هذه الخلفية. في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، صادق الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) على قانون يجرم مشاهدة محتوى مؤيد لحركة حماس بعقوبة سجن قد تصل إلى عام. وقال الكنيست حينها إن القانون «يمنع على إضافة تشريع مؤقت لفترة عامين

